القسمة الثلاثيّة للكلم
في ميزان الدراسات العربيّة والساميّة

د/ أنيسة بن تريدي
جامعة البليدة2

الملخّص

إن البحث عن نظام مطّرد في أيّ لسان من الألسن يستلزم بالضرورة تصنيف وحدات هذا اللسان، وهو عملية تنظيرية لازمت الدراسات النحويّة بل كانت قاعدة ومنطلق البحث فيها ؛ ولهذا ليس من الغريب أن يتصدّر "الكتابَ" باب أقسام الكلم ولكنّ اللافت هو اعتبار النحاة التصنيف الثلاثيَّ قسمة أصوليّة أجمع النحاة المتقدّمون عليها. ولم يحدث على الإطلاق – إن لم نول رأي ابن صابر أيّ اهتمام- اختلاف بين النحاة حول عدد الأصناف لأنّها تقوم على **مبدأ الأصل والفرع** في التنظير، الذي سمح للنحو العربي أن يفلت من معضلة التفكيك والتجزئة، ويسمح بالتحكّم في حصر العدد مع استيفاء تعميمه لكل العناصر ، وتستند إلى مبادئ إجرائيّة عقليّة في المنهج أساسها الاستقراء اللغويّ، والتحليل اللساني المحض. فلمَ حاول بعض النحاة المحدثين خرق هذا الإجماع وتفكيك هذه القسمة الأصولية؟ هل توصّلوا إلى اتفاق حول قسمة موحّدة تستند إلى معايير وصفيّة لسانية؟

الكلمات المفاتيح: أقسام الكلم ، القسمة الثلاثية، التصنيف ، حرف المعنى.

Résumé :

Cet article veut aborder la « triple division » des éléments qui composent le parler du point de vue lexical arabe, car elle est considérée comme la base de chaque analyse linguistique. Notre principale problématique repose sur le faite de vérifier si cette division existe chez les anciens linguistes et si elle a su avoir la même importance que celle des chercheurs arabes.

1 -عناصر الكلام عند النحاة العرب المتقدّمين

تعدّ القسمة الثلاثية للعناصر المؤلّفة للكلام في النظر النحويّ العربيّ أهمّ **قاعدة أصولية** ينبني عليها التحليل اللساني في الفكر النحويّ العربي؛ ولعلّ أوّل تصنيف أصولي آخر بُني ويُبنى على هذه القاعدة هو التقسيم الثنائي للجملة. إذ قسّم النحاة المتقدّمون اللبنات التي

تؤلّف الجملة – أي الكلم - إلى ثلاثة أنواع - على حدّ تعبير الاسترابادي- ، بناء على استقراء المدوّنة اللسانيّة وإخضاع مفرداتها للملاحظة قصد تقسيمها وتصنيفها إلى فئات يسهل من خلالها الدّراسة والتحليل والتصنيف. وإذا كان التصنيف هو الهدف الأساس من دراسة المفردات، فإن النجاح في ضبط هذا التصنيف هو نجاح وضع وتثبيت اللبنة الأولى في البناء النحويّ، إذ « أصعب شيء في بناء العلوم تحديد القاعدة المركزيّة الأولى في التحليل، إذ القواعد الأخرى الصغرى ستتّكئ عليها وتشتقّ منها.... لهذا تعدّ القسمة الثلاثيّة للكلمة العربيّة: الاسم والفعل والحرف، أهم قاعدة تحليلية في النحو العربيّ.»[1] ؛ والأصحّ كما ورد عند الأوّلين: الاسم والفعل **وحرف المعنى**، وهي ليست إضافة بقدر ما هي التزام بدقّة توصيف الوحدات اللسانيّة، هذه الدقّة التي ضيّعها معظم شراح "الكتاب" بينما حافظ عليها **لأهمّيتها** النحويّ العبريُّ أبو الوليد ابن جناح في تصنيفه لأقسام الكلم في العبرية في كتابه "اللمّع"، وقد نشير إليه لاحقا.

إذن لقد تصدّر هذا التقسيم كتاب سيبويه، فكان المادة الأولى لأوّل دستور للنحو العربيّ:« هذا باب ما الكلم في العربيّة». فـ"الكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل".[2] وقد أجمع النحاة العرب القدماء، بصريّون وكوفيّون، ومن جاء بعدهم على صحّة هذا التقسيم [3]وإن اختلفت المصطلحات المستعملة في هذا الشأن منها: عبارة **أقسام الكلام** التي عرفت انتشارا في الدراسات العربية الحديثة، وهو المصطلح الذي عرف استقرارا منذ القرن الرابع تقريبا، ؛ إذ وظّفه على سبيل الذكر: ابن سراج في" الأصول"، ابن الأنباري في أسرار العربية، الزجاجي في" الجمل"، ابن هشام في" الأشباه والنظائر"... بينما وظّف آخرون عبارة **أجزاء الكلام** من بينهم: عبد القاهر الجرجاني في "المقتصدّ ، مضيفا تارة أخرى **ألفاظ الكلام**، ابن عصفور في" المقرّب"، تلميذه أبو حيّان الأندلسي في "تقريب المقرّب"،... كما استعملت عبارة **أقسام الكلمة** عند الاسترابادي في شرح الكافية مع مصطلح **أنواع الكلم** - . إذن أجمع الأوّلون على هذا **التصنيف الثلاثي** مطمئنين إلى هذه النتيجة الاستقرائية التي يؤكدّها المبرّد – موسّعا إيّاها إلى ألسن أخرى- **:« لا يخلو الكلام، عربيّا كان أم أعجميّا من هذه الثلاثة** »[4] ويؤكد هذا الموقفَ الجرجاني زاعما:« اعلم إنّهم قد قسّموا الكلمة إلى **ثلاثة أقسام** كما لا يخفى، وهي الاسم والفعل والحرف، وأجمع العلماء على أنّ هذه قسمة لا مزيد عليها، وإنّ جميع اللغات موافقة للغة العرب في هذه قسمة؛ وكلّ قاسم قسّم الألفاظ التي لها دلالة لم يزد عليها قسما رابعا »[5] مظيفا: «.... وثبّت أفكارك تطلب وتبحث لم تجد في المعمولات مدلولا عليه يخرج من هذه الأقسام الثلاثة (قسمة الكلام إلى فعل واسم وحرف) »[6].

ويتحدّى الزجاجي العلماء على أنّ الخروج عن هذه القسمة التي انتزعها الاستقراء من جميع كلام العرب لا جدوى منها قائلا إن " المدّعي أن للكلام قسما رابعا فيها خارجا عن أحد هذه الأقسام ليكون ذلك ناقضا لقول سيبويه، ولن يجد إليه سبيلا ."[7] ويفصل في ذلك ابن هشام جازما. أنّ « الدّليل على انحصار أنواعها [الكلم]، في هذه الكلم: الاستقراء، فإنّ علماء هذا الفنّ تتبّعوا كلام العرب فلم يجدوا إلاّ ثلاثة أنواع، ولو كان ثمّ نوع رابع لعثروا على شيء منه»[8].

إلاّ أنّ أبا جعفر بن صابر❖ من نحاة الأندلس قد زاد قسما رابعا للكلمة سمّاه: " الخالفة " على ما أطلق عليه النحاة اسم الفعل. ولكن لم يهتمَّ أحد من النحاة برأي ابن صابر وبقي مصطلح اسم الفعل ضمن دائرة الاسم لاعتبارات متعددة منها ما هو لفظي بنويّ ومنها ما هو تركيبيّ ومنها ما هو دلالي[9] .

2- مبادئ تصنيف الكلم عند النحاة الأوّلين

إذن فالتقسيم الثلاثيّ نتيجة استقرائيّة توصّل إليها النحاة من خلال متابعتهم لكلام العرب وملاحظتهم لمفرداته، استقامت عندهم هذه القسمة بعد أن أخضعوا هذه الأصناف للدراسة والتحليل لاستخلاص الخواصّ التمييزية، معتمدين على آليات لسانية بنويّة ووظيفيّة معنوية مستأنسين في بعض الحالات الملتبسة بالدلالة العقليّة. ولعلّ هذا ما طبع عملهم بالصبغة الموضوعية ، ووسم تحليلهم بالدقة العلمية، ممّا حذا ببعض المستشرقين المعاصرين وهو المستشرق الأمريكي برنارد وايس Weiss إلى اعتبار هذا المسعى **نظريّة** في دراسته الموسومة: «نظريّة أقسام الكلم في العربيّة.. دراسة في "علم الوضع"»[10]. وهذه أهم المبادئ التي اعتمدها النحاة في تصنيفهم للكلم، نجملها فيما يأتي:

1- **ما جاء في الأثر** ونقلته مصادر ومراجع كثيرة وهو ما روي عن عليّ[11] بن أبي طالب كرّم الله وجهه أنه ألقى إلى أبي الأسود الدؤلي بصحيفة فيها: «الكلام كلّه اسم وفعل وحرف».

2- **استقراء كلام العرب بالاعتماد على المعنى والمبنى:** لقد قام بهذا الاستقراء التّامّ على حدّ تعبير السيوطي جماعة من اللغويين والنحاة الأوائل، وعلى رأسهم أبو عمرو بن العلاء، الخليل بن أحمد وسيبويه الذي رسّم ذلك في "الكتاب" بعدما اختبر صدق هذه القاعدة العامة لغويّا، وحدّ الأقسام الثلاثة بالتوصيف اللغوي والتمثيل قائلا: فالاسم: رجل وفرس وحائط، وأما الفعل فأمثلة [صيغ] أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كان لم ينقطع. فأمّا بناء ما مضى فذهب، وسمع ومكث وحمد، وأمّا بناء ما لم يقع فإنه قولك آمرا، اذهب واقتل واضرب، ومعبرا: يقتل، ويذهب، ويضرب ويقتل ويضرب.وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت.... والأحداث نحو الضرب والحمد

والقتل. وأمّا ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو: ثم وسوف، وواو القسم ولام الإضافة ونحوها .»[12]

تجدر الإشارة إلى إن سيبويه دقيق في تحليله، متدرّج في دراسته اللسانيّة إذ اكتفى في هذا النصّ الذي حدّد فيه المقولات النحوية الأصليّة أو أقسام الكلام الأساسيّة، ففي تناوله للفعل يلاحظ اهتمامه بصيغتي الفعل من حيث الدلالة على كيفيات وقوع الحدث، وما يعرف: aspect: صيغة أو هيئة الحدث؛ هذه الظاهرة التي تنبني على مفهومين متقابلين: **منقطع** بتعبير سيبويه، accompli عند المستشرقين. **وغير منقطع** (ما لم ينقطع) أي inaccompli ؛ مؤكّدا في هذا النصّ على الحدث، أمّا الزمن الذي لا نجد له تصريحا في هذا النصّ، وإنّما قد يؤوّل من العبارات: ما مضى، ما يكون ولم يقع...) نجده في باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول، منها قوله هذا الواضحُ: « ..... وإنّما جعل في الزمان أقوى لأنّ الفعل بنى لما مضى منه وما لم يمض ففيه بيان متى وقع....» ج1/ص34- 36؛ فهو يدخل عنصر الزمان في الدلالات السياقيّة التي تزيد من قوة الفعل في العمل « Sa valence ».

وقد كان سيبويه في هذا التعريف **وصفيّا بامتياز**، مكتفيّا بالتمثيل للأسماء وأسماء الأحداث والحروف، وبتحليل الفعل تحليلا لسانيّا بنويّا إلى صيغتيْن أساسيتيْن دون الإشارة في هذا النصّ إلى الدلالة على الزمن مكتفيّا بتحديد " الأمثلة " أو الصيغ، أيْ البنية الداخليّة لهذا القسم من الكلم؛ التي تدّل إمّا على انقطاع الحدث أو عدم انقطاعه واستمراره – كيفما كان زمن حدوثه - وهذا المفهوم- لا نعثر عليه إلاّ في اللسانيّات الساميّة عند المستشرقين الذين اهتموا بنظام الفعل في هذه الألسن ومنها العربية.

إذن الفعل عند سيبويه – في هذا النصّ- **صيغةٌ وحدث**، ومفهوم العبارات المستعملة لسانيّ بنويّ يتجاوز مجرّد الدلالة على الزمن البديهيّة الحصول في مستوى السياق، وليس في مستوى بنية هذا القسم من الكلم منفردة.

أمّا الحرف فقد حدّده باستدراك هامّ :" **ليس باسم ولا فعل** "ويُعتبر الاختصار الذي طال جملة سيبويه: "**فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل** " لتصبح ابتداءً من القرن الرابع "الكلام: **اسم وفعل وحرف**"، "**تحريفا خطيرا**"[13] في نظر اللساني الجزائري الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح، " لأن سيبويه لم يخصّص هذا اللفظ – حرف- منعزلا، كتسمية لحرف المعنى؛ **لأنّ الحرف عنده هو أقلّ ما يدلّ على معنى، وهو الكلمة؛ أو أقلّ ما تبنى عليه الكلمة ممّا لا يدلّ على معنى.**[14] ولا يقصد بالمعنى هنا المعنى المطلق " بل المعنى أو المدلول النحويّ فقط. ويختلف بذلك عن المدلول الذي يختص به الاسم والفعل (وهما المسمّى والحدث). فهذا الحرف يدلّ على المعرفة أو النكرة أو الاستفهام أو النفي أو الاستقبال أو

التوكيد وغير ذلك . فالمعنى الذي يجيء له هذا الحرف عند سيبويه هو من هذا القبيل، ولا يجيء إلا له ويعني ذلك أنّه لا يدلّ على ذات المسمّى أو الحدث"[15].

وبهذا يكون سيبويه قد صنّف **أصول** القسمة الثلاثيّة بناء على نظر لسانيّ محض؛ وفي كلّ صنف تدرج فروع بناءً على خصائص وعلامات تنتمي إلى مستويات مختلفة من التحليل: الصرفيّ، والصرفيّ- التركيبيّ، والتوزيعيّ والدلاليّ؛ وبما أنّ أقسام الكلم تمثّل نظاما مغلقا فإنّه يعزّز المنهج القياسيّ التناظري، أو التماثل الشكليّ على أساس مجموعة من الخصائص. **ويعتبر قسم الاسم أوسع الأقسام وأكثرها فروعا**. وما فعله النحاة المحدثون – اقتداء بالمستشرقين وليس أصالة منهم- هو إخراج بعض الفروع كالضمائر والعدد والظرف واسم الفعل واعتبارها أقساما مستقلّة كما سنوضّحه لاحقا.

3- **مبدأ الاستغراق:** وهو نهج يقوم على اعتبارات لفظية وتركيبيّة في تصنيف الكلم. إذ استقرأ النحاة ما عرف في التراث النحويّ بالعلامات أي ما يظهر في جوار الكلمة من علامات حرفيّة أو اسميّة(الضمائر) تمثل أمارات على أنّ الكلمة تنتمي إلى الأسماء أو إلى الأفعال، ويصفه وايس "**بالمنهج الوصفي**"، [16] فهو قائم على توصيف وضبط الخصائص والعلامات المميّزة لكلّ فئة، والتي تساعد على تصنيف الكلمة بدقّة. لقد لاحظ هؤلاء النحاة أنّ تلك العلامات قد تأتي قبل الكلمة – سابقة - وقد تليها – لاحقة - ، وأنّها ملازمة لها لا تفارقها.كما أنّ ما بين هذه العلامات ما هو خاصّ بالأسماء ومنها ما يختص بالأفعال[17] . أمّا في ما يخصّ تحديد الحروف فقد تبيّن لدى النحاة أن الحرف لا علامة له بل علامته أن لا يقبل شيئا من خواصّ الاسم أو خواصّ الفعل.

4- **المبدأ الوظيفي:** اعتنى النحاة الأوّلون في تقسيمهم للكلم أيضا على الوظائف النحويّة التي يمكن أن تشغلها هذه الكلم في الجملة. فقد عرّف الزجاجي على سبيل المثال الاسم قائلا: « الاسم في كلام العرب ما كان فاعلا أو مفعولا أو واقعا في حيّز الفاعل والمفعول به». ويذكر الجرجاني في شرحه لتعريف الفعل عند أستاذه أبي عليّ الفارسيّ: « أمّا الفعل فما كان مسندا إلى شيء ولم يسند إليه شيء مثال ذلك خرج عبد الله، وينطلق بكر...اذهب... وكل منها مسند إلى الاسم الذي بعده. »[18] ويظيف « وإنّ الحرف.... لا يكون مسندا ولا مسندا إليه، ألا ترى أنّك لو قلت: زيد إن، أو عمرو إلى، لم يكن كلاما .»[19]

إذن فللمعنى الوظيفيّ دور في تحديد هوّية العديد من الكلمات خاصّة تلك التي لا تحمل أيّ علامات لفظية أو بنويّة. من أمثلة ذلك اعتماد النحاة على المعنى الوظيفيّ دليلا على:

❖ **تحديد اسميّة:** كم، وإذ، وحيث ومن وكيف وهؤلاء وغيرها. يقول الجرجاني « الدليل على اسميّة كم.... أنّك تخبر عنه وتقول كم رجلا عندك ؟ فيكون في موضع رفع، وكم رجلا ضربت؟ فيكون في موضع نصب، وبكم رجل مررت؟ فيكون في موضع جرّ... أمّا "إذا"

فالدليل على أنّها اسم وقوع الأسماء موقعها، ألا ترى أنّ قولك جئتك إذا كان كذا وكذا.... بمنزلة قولك حين كان كذا وكذا... فإذا اسم كما حين كذلك، والقاطع فيه أنّك تجده معرب الوضع... والحروف لا يكون لها إعراب بالوجه »[20].

إذن لقد تمّ الاستدلال على اسميّتهما لقبول "كم" الإسناد إليها، ودخول حرف الجرّ عليها، ولوقوع "إذ" موقع الاسم: وهما اعتباران وظيفيّان وليس هناك دليل آخر نثبت به اسميّتهما سوى الاعتماد على المعنى الوظيفيّ.

ولكن بالرغم من أنّ النحاة صنّفوا الكلم بالاعتماد على المعنى والمبنى إلا أنّهم كثيرا ما يرجّحون المبنى والشكل على المعنى في التصنيف فمن ذلك رفضهم الحكم على" واو المصاحبة " بالاسميّة رغم موافقتها لمعنى مع وهي ثابتة وذلك لمعارضتها لمبدأ لفضيٍّ مهمّ في العربيّة وهو كون الأسماء ليس فيها ما هو على حرف واحد مستقلّ بنفسه.

❖ **تصنيف اسم الفعل**: قام سيبويه بالإجراء التحليلي نفسه في دراسته " لأسماء الأفعال" التي تأتي في "موضع الفعل" أي هي بديل للفعل لأنّها تقع موقعه. إذ يوضّح في:« هذا باب من الفعل الذي سميّ الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث »[21] كيف: « أنّ هذه الحروف[22] [هنا الكلمات] التي هي أسماء للفعل لا تظهر فيها علامة المضمر، ذلك أنها **أسماء**، وليست على **الأمثلة التي أخذت من الفعل** الحادث فيما مضى وفيما يستقبل وفي يومك .... وهي أسماء الفعل أجريت مجرى ما فيه الألف واللام. ولم تتصرّف تصرّف المصادر لأنها ليست بمصادر وإنما سمّي بها الأمر والنهي❖ فعملت عملهما ولم تجاوِز فهي تقوم مقام فعلها .»[23].

إذن فأداء هذه الكلمات لوظيفة الفعل هو الذي جعل سيبويه يعتبرهما بدائل الفعل لأنّها تقع موقعه، ولكن في بُنى وصيغ تختلف عن بناه وصيغه، فهي ليست "أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كان لم ينقطع"؛ لهذا اعتبرها « بمنزلة الأسماء المفردة التي كانت للفعل »[24].

وعليه فالتصنيف هذا، خضع للاستقراء والتحليل وتفسير ظواهره على المنطق اللساني المحض والتناظر اللسانيّ ولم يكن" مضطربا"[25] على حدّ تعبير فاضل الساقي، ولا جاء " محاكاة لتقسيم فلسفيّ جاهز" كما اعتقد إبراهيم مدكور، كما أنّه " لا يتّسم بالقصور" كما بدا لأبي المكارم؛ وإنّما استقرئت كلم العربيّة بعناية وصنّفت بدقّة وموضوعيّة، فلا عجب ألاّ نجد إلا نحويّا واحدا - متأخّرا- خالف النحويّين: ابن صابر[26] الأندلسيّ فجعل اسم الفعل قسما قائما بذاته، ولم يجد لجهده هذا – مع قيمته - تابعا أو مؤيّدا، إلاّ عند اللغويّين المحدثين، وفي الواقع كان تأثّرهم بالتصنيف أجنبيّا أكثر من كونه استئناسا به.

ويبدو أنّ الفكر النحويّ الأندلسيّ عرف منحى معرفيّا (إبستيميّا) خاصّا له مبرّراته ويحتاج إلى وقفة تأمّلية، وإن لم يؤثّر آنذاك في الفكر النحويّ العربيّ عموما"؛ إلا أنّنا نظن أنّه كان مصدرا للفكر الاستشراقي الذي نهل منه بعض النحاة العرب المحدثين أكثر من تمثّلهم للدراسات اللسانيّة الحديثة – فكرا ومنهجا- ؛ لأنّنا عندما نقرأ لعالم وفيلسوف لامع له آراء نحويّة ذات قيمة وقلّ من وقف عندها أعني العلاّمة ابنَ رشد، رأيا نحويّا لافتا لا يمكن إلا أن نعيد النظر في البيئة الفكرية الأندلسيّة المؤثّرة في الفكر النحويّ على وجه الخصوص . فلقد جاء في كتابه: "الضروريّ في صناعة النحو" الذي حقّقه الموريتاني " بابَ ولد هارون ولد الشيخ سيدي" سنة 2000، موقفا يشبه موقف ابن صابر الأندلسي – **وإن في المقصد**- ؛ إذ كاد يكون أوّل من يخرج الضمائر وسائر المبهمات من صنف الأسماء – الأمر الذي فعله المستشرقون من بعده- باعتبارها من **"الروابط"** أي الأدوات التي تربط بين الأسماء أنفسها وبين الأسماء والأفعال وهي وظيفة حرف المعنى. إلا أنّ حسّه اللسانيّ الدقيق وتمثّله لأسس ومبادئ النظر النحويّ العربيّ الأصيل، غلب على نظره الفلسفي العميق. يقول ابن رشد في الباب الأوّل في تعريف" الألفاظ المفردة بحدودها وبخواصّها":" إنّ الألفاظ الأول التي منها يأتلف جميع الكلام المركّب وإليها ينحلّ ثلاثة: اسم وفعل وحرف."[I] جريا على عادة نحاة العرب على حدّ تعبيره. ويعرّف الحرف قائلا:" وأمّا الحرف فإنّه لفظ يدلّ على النِسَب التي تكون بين الأسماء أنفسها وبين الأسماء والأفعال ولذلك قيل في حدّه إنّه لفظ يدلّ على معنى في غيره، وكلّ ما كان من هذه رابطا للخبر بالمخبر عنه سمّوه ضمائر أعني نحاة العرب. وذلك أنهم لمّا وجدوا هذه **اتخلف** عوض بخلاف الأسماء على جهة الاختصار، اعتقدوا فيها أنّها أسماء."[II] و يضيف موضّحا:" وكذلك قالوا في كثير من حروف الاستفهام إنّها أسماء وفي الحروف الموصولة. ونحن نجري في ذلك على عادتهم إذ كان ذلك غير ضارٍّ في هذه الصناعة."
I II

ولا نظنّ أنّ هذا الأمر هو مجرد مجاراة لما أصبح عادة – بعد إجماع النحاة على القسمة الثلاثية – لأنّ هذا التحليل المقدّم لفيلسوف ترجم كتاب العبارة لأرسطو؛ ومع ذلك لفته - كعالم له حس لغويٌّ دقيق- أنّ ما جعل النحاة العرب يصنّفون الضمائر وسائر المبهمات ضمن صنف الأسماء كونها تؤدّي **وظيفة الأسماء النحوية** إضافة إلى وظيفتها المضارعة لوظيفة الحرف أي الدلالة على المعنى النحوي الصِرف كالشرط والاستفهام ... هذا هو الذي جعل ابن رشد يتبنّى الرأي المجمَع عليه. ويتأكّد ذلك من خلال تعريفه للضمائر حيث قال:" وأمّا **أنواع الأسماء** التي تسمّى الضمائر فإن فيها ضمائر **تخلف** الاسم المرفوع، وضمائر **تخلف** المنصوب، ضمائر **تخلف** المخفوض."[iv] وهذا الأمر في الواقع هو الذي أكّد عليه سيبويه وأهمله – اختصارا- النحاة: "حرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"، لأنّه لم يكتف بتصنيف

عامّ وإنّما تتبّع الخواصّ البنويّة والوظيفيّة أي المعنويّة لهذه الكلم في كلّيّاتها وجزئيّاتها. لقد لاحظ أنّ هناك كلم **تضارع** ما ليس باسم ولا فعل ممّا جاء لمعنى ليس إلاّ؛ لكونها تأتي للدلالة على معنى معيّن، تماما كحرف المعنى، كدلالة الضمير على الاسم أو الشرط أو الاستفهام وهو مدلول نحويّ، إلا أنها أسماء من حيث إنّها "تقع في موضع الأسماء"[v] كأن يحدّث عنها، والأسماء هي المحدّث عنها بوقوعها موقعا خاصّا في الحديث لا يقع فيه قسم آخر من الكلم أبدا .[vi]

وعليه حتى وإن دلّت المبهمات الضمائر وغيرها على معنى من معاني النحو وضارعت على حدّ تعبير سيبويه بذلك حروف المعاني إلا أنّ وقوعها موقع الاسم وتأديتها لوظيفته النحوية إضافة إلى وظيفة حرف المعنى يحول دون تصنيفه في هذا الصنف، ويجعل النحاة الأوّلين يعتبرونه فرعا من صنف أصليّ هو صنف الأسماء. وهذا ما جعل الفيلسوف ابن رشد يؤكّد على ضبط **حدّ** الحرف – **منطقيّا**- قائلا" وإذا أريد أن يجعل حدّ الحرف لا يشمل هذا الجنس من الألفاظ ، فينبغي أن يزاد في حدّه أنّه لفظ يدلّ على معنى في غيره من غير أن يخلف الاسم أو يقع موقعه " وهذا يوازي ما ضبطه سيبويه **نحويّا** و**لسانيّا** حين قال:" الكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل ".

5- **الميزان الصرفيّ:** تمكّن النحويّون الأوّلون من خلال هذا المفهوم الإجرائي التجريدي، الذي استنبطه الخليل، تحديد أبنية الكلام العربيّ اسما وفعلا، وحصرها في عدد معلوم من الصيغ والأوزان التي تستوعب معظم الكلمات العربيّة. ولم يخرج عن الحصر سوى بعض الكلمات منها الحروف والضمائر ... وعددها محدود.

تتبّع النحاة أوزان الأسماء مجرّدها ومزيدها، وحدّدوا أصول المجرّدة منها وتتبّعوا أوزان المزيد الكثيرة، كما استقرؤوا خصائص الاسم من حيث الجمود والاشتقاق ومن حيث الجنس والعدد. وكذا بالنسبة للفعل، إذ تتبّعوا أوزانه وخواصّه من حيث التجرّد والزيادة والجمود والتصرّف والصحّة والاعتلال، والتعدّي واللزوم....

وبما أنّ الأوزان أو الصيغ هي أشكال بنويّة فقد تفتقر في بعض الحالات إلى "الدلالة" لتحديد صنف معيّن؛ فالوزن فعيل– مثلا- يشترك في بنية صيغ صرفيّة مختلفة: المصدر، الصفة المشبّهة، صيغة المبالغة ... فلا يعوّل على المبنى وحده في تحديد دلالة الصيغة ولابدّ من إضافة شرط المعنى حتّى تستوفى الدقّة في التحديد. وهو الأمر الذي لم يهمله نحاتنا في استقرائهم لصيغ الأسماء والأفعال. والأكيد أنّ هؤلاء النحاة قد رصدوا مفارقات عديدة، استوقفتهم وحالت دون توصّلهم إلى الفصل في بعض الاستعمالات التي اعتبروها فصيحة ما دامت جزءا من كلام العرب، فوصفوها بالشذوذ أو الندرة والقلّة، أو ضرورة شعريّة، وهو « وصف للغة كما ينطقها أهلها، و[هذا] مبدأ وصفيّ »[27].

وبناء على ما سبق ذكره نعتبر أنّ التقسيم الثلاثيّ للكلم مؤسّس على مبادئ لسانيّة موضوعيّة، تظافرت في تحديد أصنافه اعتبارات: لفظيّة وبنويّة وتركيبيّة ووظيفيّة وحتى بنائيّة - الوزن- . ومع ذلك تعرّض هذا التقسيم إلى انتقادات مختلفة، واجهتها آراءٌ مؤيّدة لما جاء في التراث.

3- موقف المحدثين من تقسيم النحاة الأوّلين:

أ - المؤيّدون لهذا القسمة:

بناء على ما سبق عرضه - ولو مختصرا- يمكن أن نجزم بأنّ هذه القسمة الثلاثيّة في أصولها إنّما استقامت عند جميع النحاة العرب بعدما أخضعوا الأصناف للدراسة والتحليل قصد استخلاص الخواصّ التمييزيّة معتمدين في برهنتهم على آليات لسانيّة – كما سبق ذكره - ولهذا لا يزال هذا التقسيم ساري المفعول ليس في دراسة العربيّة فحسب بل في دراسة الألسن الساميّة عموما - كما سنراه لاحقا -؛ ولا نعدم في هذا المقام ذكر الآراء التي تعضد ما ذهبنا إليه. إذ يرى اللسانيّ عزّ الدين مجذوب « أنّ التقسيم الثلاثيَّ الذي خلّفه النحاة العرب يبدو- بمقتضى فرض قويّ- ملائما **لبنية** المضمون في اللسان العربيّ، لأنّه كان قائما على أساس شكليّ، حسب مستويات تركيبيّة مختلفة، هو إمكانيّة ائتلاف الكلم فيما بينها. ولم يقم على أساس مادّة المضمون مثلما توهِم بذلك بعض التعريفات إذا نظرنا إليها منعزلة عن سياقها .... [ولقد] راعوا ائتلاف الكلم ضمن أرقى مستوى عندما أدرجوا كثيرا من الكلمات المتباينة مبنى ومعنى ضمن قسم الاسم مثلا .»[28]

كما نوّه كلّ من بوهاس وكولوغلي وڤـيوم بمجهود النحاة الأوائل، واعتبروا أنّ « المؤلفات التنظيريّة في النحو العربيّ في تعريفها لكلّ قسم من الأقسام الثلاثة قد قدّمت: **تعريفا علميّا** معتمدا(بمقاييس العصر) لكلّ نوع و[أقامت] النظام العامّ على أساس عقلانيّ بـ" البرهنة"، ..... ولم يحدث على الإطلاق أن كان هناك اختلاف بين النحاة حول المبادئ العامّة. يعود السبب في هذا الثبات غير العاديّ (مقارنة بعدم الاستقرار المزمن في حالة التراث اللغويّ الغربيّ حول (نفس النقطة) إلى بساطة وعموميّة النظام [.....]. بالإضافة إلى ذلك كانت هناك مجموعة من الإجراءات التي تضمن قدرة النظام على التعامل بكفاءة مع تنوّع المادة اللغويّة، مكّنت هذه الإجراءاتُ .... التراثَ اللغويّ من الهروب من **المعضلة** التي واجهت اللغويّ الغربيّ على الدّوام من أيّام اليونان إلى يومنا هذا. أي الحيرة بين تقليل الأصناف من أجل مساندة عمومية النظام أو بالعكس زيادة عددها من أجل العمل على التوافق مع المادّة اللغوية .»[29]

ويعزّز هذا الرأي أيضا ما ذهب إليه عبد القادر المهيري الذي لاحظ أنّ « مفهوم الكلمة كان موضوع تساؤل وبحث في التراث النحويّ العربيّ، فاحتياج اللغوي إلى وحدة دنيا

مفيدة يعتمدها في تحليل الكلام وتصنيف معطياته دعا إلى تمحيص هذا المفهوم، وتحرّي الشروط اللازمة ليكوِّن وحدة غير قابلة للتجزئة إلى ما هو أصغر منها،[.....] ويبدو لنا كما أسلفنا أنّ **الكلمة** في النحو العربيّ أقرب إلى مفهوم ما يسمى باللفظم عند اللسانيّين منها إلى المفهوم العادي للكلمة المقابلة للمصطلح الفرنسيّ mot أو الانجليزيّ word المستعملَيْن في نحو اللغات الغربيّة وفي هذا دليل على المستوى الذي وصل إليه النحو العربيّ في التحليل .»[30].

أمّا أستاذنا عبد الرحمن الحاج صالح فيؤكّد على أصالة النحو العربي من جهة ، ومن جهة أخرى خضوع هذا النحو- فكرا ومنهجا- للمنطق اللغويّ المحض في كلّ دراساته اللسانية للتراث النحويّ العربيّ في ضوء مناهج الدراسات اللسانيّة المعاصرة، وهي دراسات تمتاز بالعمق والدقّة في آن واحد. وقد خصّص في مؤلّفه المذكر أعلاه: منطق العرب في علوم اللسان فصلا وسَمه" أرسطو وأقسام الكلام ومسألة عددها "(صص:49- 76) خلُص فيه إلى أنّ " تصوّر النحاة العرب للأقسام الثلاثة : الاسم والفعل حرف المعنى ...[هو] تصوّر لغوي محض، ويتعلّق بالحديث وحده أي الخطاب وكل ما يرتبط به من متكلّم ومخاطب وألفاظ ومعان وأغراض ونظام لغة وقرائن..."[30]

ب- الرافضون للقسمة الثلاثيّة:

حاول بعض النحاة واللغويّين كسر هذه القسمة الثلاثيّة والخروج من طوقها إلاّ أنّهم عجزوا عمليّا، عن اكتشاف قسم جديد أغفله النحاة الأوائل بل اقتصر عملهم و«لم تزد اجتهاداتهم على إخراج أقسام فرعيّة من قسم إلى قسم أو تنزيلها منزلة القائم برأسه »[31].

وعادة ما يُعتبر إبراهيم أنيس أوّل من طرح بصفة واضحة مبحث أقسام الكلام، وطعن في مطابقته لمعطيات العربيّة نظرا لاعتقاده بتأثّره المفترض بالمنطق الأرسطيّ، حيث قال:« قنع اللغويّون العرب بذلك التقسيم الثلاثيّ من اسم وفعل وحرف متّبعين في هذا ما جرى عليه فلاسفة اليونان وأهل المنطق .... »[32].

والواقع أنّه منذ أن أذاع المستشرق الألماني أدِلبير مِركس آراءه في المحاضرة التي ألقاها بالمعهد المصريّ في أواخر القرن التاسع عشر مقتفيا آثار المستشرق الإيطالي إفّناس فّويدي في أنّ القسمة الثلاثيّة للكلام وضعها أرسطو [33]؛ حتى اعتقد معظم نحاة النصف الأوّل من القرن الماضي – خاصّة – أنّها تمثّل القول الفصل، وأصبح القول بتأثّر النحو العربيّ بمنطق أرسطو من المسلّمات لديهم دون أن يبدوَ في كتابات بعضهم رجوعهم إلى النصوص اليونانيّة والعربيّة للمقارنة والتحرّي من صدق هذا الافتراض.

إذن بناء على هذا الاعتقاد اعتبر إبراهيم أنيس أن تلك القسمة مضطربة[34] ولا تستجيب لمقاييس الدراسة الوصفيّة الحقّة. فاقترح تقسيما رباعيّا دون أن ينسبه لنفسه قائلا:« وقد وُفّق المحدثون إلى تقسيم رباعيٍّ أحسب أنّه أدقّ من تقسيم الأقدمين وقد بنوه على تلك الأسس

الثلاثة التي أشرنا إليها [المعنى، الصيغة، وظيفة اللفظ في الكلام] والأقسام هي: **الاسم** [العامّ، العلم، الصفة] **الضمير** [ضمائر الأشخاص، الإشارة الموصولات، العدد] **الفعل** بصيغه الثلاث، **الأداة** [حروف الجر والنفي.... ظروف الزمان والمكان] »[35] .

والواقع أنّ اللغويّ – المتخصّص في الساميّات- الذي أخرج الضمير من صنف الأسماء وجعله قسما قائما بنفسه يندرج تحته [الضمائر الشخصيّة، الإشارة، الموصولات، الاستفهام] قسيما للاسم والفعل والحرف **هو المستشرق الألمانيّ ابْراشتراسر**، وذلك في محاضرات ألقاها - كالعادة!- في الجامعة المصريّة، والقسم الرابع هي "حروف الجر" ويظيف إليها عددا كبيرا من الأدوات الجارّة ابتدعتها العربية [خلافا – في نظره - لأخواتها الألسن الساميّة] منها: دون ، فوق ، تحت ، قبل ، أمام، إذا..... لدى... ."[36]

ويبدو من هذا النصّ أن براجشتراسر يفرّق بين مفهوم الحرف، ومفهوم الأداة كوسيلة ربط أو آلة تستخدم لربط أجزاء الجملة. فقد تكون حرفا، أو فعلا أو اسما كما جاء عن المبرّد: «اعلم أن الأفعال **أدوات** للأسماء تعمل فيها كما تعمل الحروف الناصبة والجارّة وإن كانت الأفعال أقوى »[37].

وكان لعمل إبراهيم أنيس تأثير واضح في اللغويّين الذين جاءوا من بعده من بينهم مهدي المخزومي الذي أخذ بالتقسيم الرباعيّ مع بعض التعديل. فهو عنده: **الاسم، الفعل** (الماضي، المضارع، الدائم (اسم الفاعل)، **الأداة:** الاستفهام: أ، هل، أن، كيف، النفي وأدواته ومعها ليس، الشرط، الاستثناء، أدوات الوصل ومنها حروف الجرّ، **الكنايات**: الضمائر، الإشارة، الموصول[38] .

ومن الذين تأثّروا أيضا بإبراهيم أنيس تمّام حسّان الذي عمل في البداية بهذا التقسيم: **اسم، فعل، ضمير**(حاذفا منه العدد)، **الأداة**. إلاّ أنّه سرعان ما عدل عنه ليتّخذ تقسيما سباعيّا متأثّرا بالمدرسة الانجليزيّة عموما؛ ومدرسة أستاذه فيرث على وجه الخصوص وهي عنده بعد أن وضّح " مواطن الضعف في التقسيم الذي ارتضاه النحاة من قبل" على حدّ تعبيره، كالآتي: **الاسم، الصفة، الفعل، الضمير، الخالفة، الظرف، الأداة** "[39]. وقد تبعه تلميذاه فاضل الساقي، ومحمد حماسة عبد اللطيف في هذا التقسيم واعتمداه في دراستيْهما[40] .

وما زال عليّ أبو المكارم يكرّر دون ملل أنّ هذه القسمة الثلاثية إنّما هي يونانيّة ينسبها تارة إلى المنطق الصوريّ الأرسطي وأخرى إلى أفلاطون؛ إذ يرى أنّه: « ترجمة دقيقة للتقسيم الأفلاطوني »[41]، معلّقا على قول السيوطي الذي يعتبر أنّ هذه القسمة إنّما هي نتيجة استقراء تامّ للكلام العربي قائلا: «إنه ليس من الاستقراء في شيء، فإن الاستقراء منهج علمي....

واستخدامه في هذا الموقع نوع من التجوّز المخلّ.. .» [40]، ليضيف معقّبا « إن الصلة واضحة.... بين التصميم الثلاثيّ للكلمة والمنطق الصوري ... ومن الثابت علميّا أنّ أرسطو هو الأب الشرعيّ للمنطق الصوريّ »؛ ليتّهم في النهاية هذا التحليل بالقصور مدّعيا أنّ هذا التقسيم لا يستند إلى أسس يقينيّة. ثم « إنّه فضلا عن ذلك يتّسم بالقصور عن استيعاب جميع الكلمات العربية »[43]، دون أن يحصي الكلمات التي لم يستوعبها هذا التقسيم، وغفل النحاة الأوّلين عن تصنيفها إن سهوا أو عمدا، كما أنّه لم يقترح أي تقسيم بديل مبنيٍّ على أسس لسانيّة بحتة بعيدة عن المنطق الصوري، مكتفيا بالإشارة إلى ما:« قدمته دار العلوم [بجامعة القاهرة] في مجال الدراسات اللغوية والنحوية. وفي طليعتها ما ذكره الدكتور إبراهيم أنيس - رحمه الله- في كتابه "من أسرار اللغة"، والدكتور تمام حسان في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها "[44].

ومع أهمّية هذه الأعمال الحديثة، إلاّ أنّها لم تسلم من النقد كونها لم تأت بجديد رصين يذكر، يضاف إلى جهود العلماء السابقين، ولم تصحِّح في ضوء تطوّر الفكر البشريّ، في المجال اللسانيّ والنحويّ، خطأً وقع فيه الأوّلون، وإنّما حاولت أن **تكسّر** و**تفتّت** تلك الأصول الثلاثيّة التي تعتبر القاعدة المركزيّة للنحو العربيّ، بناء – في نظرنا- على تصوّر استشراقي في أساسه. قد تكون لصاحبه مرجعيّة لسانيّة خاصة به إضافة للسان المدروس. لهذا نعتبر محاولة أبي جعفر أحمد بن صابر أقرب إلى الجدّية، إذ إضافته لقسم "الخالفة " كقسم رابع قائم بنفسه له ما يبرّره – منهجيّا- كون المقولة – أسماء الأفعال- من أصعب المقولات تصنيفا، ومحلّ خلاف تصنيفيّ بين علماء البصرة وعلماء الكوفة.

وما نخلص إليه في هذا المسألة الجوهريّة هو أنّ القسمة الثلاثيّة المعروفة للكلمة في العربيّة: الاسم، والفعل، وحرف المعنى تعتبر أهمّ قاعدة تحليليّة تصنيفيّة في النحو العربيّ، وعليه فهي الركن الأساس من أركان النظريّة النحويّة العربيّة حتى أنّها كانت المادّة الأولى في دستور النحو، "الكتاب". كما أنّها تعتبر أيضا القاعدة التي يتأسّس عليها مبدأ تقسيم الجملة في النحو العربيّ.

4 - أقسام الكلام في الدراسات الساميّة:

ليس من اليسير تقديم إجابة واضحة ومحدّدة في هذا الشأن؛ إذ تختلف آراء دارسي الساميّات في تقسيم الكلام وتصنيفه بل يسودها اضطراب لم يفصل فيه بصورة جليّة، كما فصل فيه وحدّد في النحو العربيّ. حيث صنّف الأوائل - كما سبق ذكره - إلى ثلاثة أقسام

أصليّة؛ يتفرّع عن كلّ قسم إلى فروع ثانويّة تصنّف فيها الكلم حسب الخصائص المشتركة فيما بينها، إمّا بنويّة أو وظيفيّة دلاليّة.

ورغم محاولات كسر هذا التقسيم تأثّرا بالدراسات الاستشراقيّة أو اللسانيّة البنويّة إلاّ أنّها لم تفلح في إيجاد تقسيم واضح المعالم ينافس أو يحلّ محلّ ما ذهب إليه النحاة الأوائل بعد استقراء دقيق للسان العرب؛ فبقيت اجتهادات لها قيمتها العلميّة في النظر النحويّ الحديث دون أن تتعدّى ذلك. بل ما تجدر الإشارة إليه في البداية هو أنّ فضل هذه الدراسات النحويّة باد – لا يمكن إنكاره- سواء في أعمال المستشرقين اللسانيّة أو في الدراسات النحويّة الخاصّة لبعض الساميّين أنفسهم وبخاصّة النحاة العبريّين والسريان وهذه بعض آرائهم.

❖ **المستشرقون**: إنّ المتتبّع لمؤلّفاتهم في الألسن الساميّة المختلفة يلاحظ لأوّل وهلة: « أنّ دراساتِهم تدور حول التقسيم الثلاثيّ، وهو التقسيم .... الذي أخذ به معظم النحاة، غير أنّهم قد استبدلوا الحرف بالأداة »[45] وهو في الواقع المصطلح الذي يستعمله الكوفيّون؛ إلاّ أنّ استعمال المستشرقين له مخالف لمحتوى هذا الصنف، فكثيرا ما يدرجون تحت - صنف الأداة - إضافة للحروف المعروفة، « ظروف المكان والزمان: حول، قدام، وراء، قبل، ... أصوات: أواه، نخ، هات.. .»[46]. وبعبارة أخرى جُمع في هذا الصنف كلّ أنواع الكلم التي لم تتّضح لديهم حقيقة اسميّتها أو فعليّتها أو ما يعادلها في لغاتهم.

ومن المستشرقين من يقسم الكلمة إلى أربعة أقسام معتبرا الضمير قسما رابعا للاسم والفعل والأداة. ومن بينهم وليام جزنيوس[47] وبراجشتراسر؛ والواقع أنّ هذا الأخير لا يخصّص قسما واضحا كما فعل الأوّل وقائما بنفسه للحروف. وإنما يذكرها في ثنايا بحثه كتوابعَ للاسم والفعل ولكن يمكن استنتاج ذلك.[48]

أمّا وليام اوْرايْت الذي يُعتبر من الأوائل الذين اهتمّوا بالألسن الساميّة عموما، وباللسان العربيّ على وجه الخصوص؛ فيسود الاضطراب دراساتِه لأقسام الكلام في هذه الألسن. إذ نجده في مؤلّفه السابق الذكر أيْ: " نحوُ العربيّة "، أكثر اضطرابا وإنِ انطلق من التقسيم الثلاثي حيث يعلن من البداية قائلا: « أقسام الكلام هي: فعل واسم وحرف وأداة ». إلا أنّه يقسّم الصنف الأخير، أيْ قسم الأداة إلى أربعة أنواع فيقول: « هناك أربعة أنواع من الحروف: حروف الجرّ، الظروف، الروابط (حروف العطف)، أسماء الأفعال . »[49].

إذن فهو يصنّف الظروف التي في معظمها أسماء قد تُنصب على الظرفيّة كمفعول فيه – ولم يُنكر ذلك إذ أشار إلى هذا الجانب في تحليل- ، ومع ذلك يصرّ على تصنيفها كفرع من الحروف رغم اسميّتها الواضحة؛ إذ تقْبل التعريف كما تأتي مرفوعة أو مجرورة. وقد تبعه في هذا التصنيف مستشرقون آخرون من بينهم ابْراجشتراسر، كما تأثّر بهما النحاة العرب المحدثون الذين سبق أن ذكرنا بعضهم.

أمّا في مؤلّفه الآخر الذي خصّصه للدراسة النحويّة المقارنة للألسن الساميّة المنشور سنة 1890 ، فقد تفادى التعرّض فيه لصنف الحروف أو الأدوات، وبالتالي نرى أنّ تصنيفه قد جاء مبتورا، إذ لم يذكر إلاّ هذه الأصناف« الضمائر... الاسم .... الفعل »[50]؛ مستعملا " الضمائر" للجمع لأنّه يدرج تحت هذا الصنف إضافة إلى ضمائر الأشخاص بمختلف أنواعها: « الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة وأسماء الاستفهام.. .»[51]

واللافت أنّه يضيف أداة التعريف " لْ" العربية، و"ها" العبرية إلى هذا التصنيف حيث يستطرد قائلا: « قبل أن أختم الحديث عن أسماء الإشارة لابدّ أنْ أتوقّف عند أداة التعريف التي فعلا تنتمي لهذا الصنف من الكلمات »[51]

ويشير اللسانيّ صلاح الدين صالح حسنيْن إلى هذا المفهوم الذي تتّخذه أداة التعريف "ال" في حالة اتّصالها بأسماء الزمان إذ يقول:« تفيد أدوات التعريف المستخدمة في بعض اللغات الساميّة **معنى** اسم الإشارة، وذلك عندما تدخل على أسماء الزمان »[52] ولا يوحي هذا النصّ اعتبارها اسم إشارة. والفارقة اللافتة هي أنّ النحاة العرب يصنّفون بعض حالات استعمال أداة التعريف "ال" مع أسماء الموصولة، « إذا دخلت على صفة صريحة »[53]

واتّبع المستشرق الفرنسيّ هنري فليش نهج زملائه الألمان والانجليز وغيرهم في تقسيمهم الكلام في الألسن الساميّة عموما، منطلقا على وجه الخصوص من اللسان العربيّ . وتبدو سعة اطلاع هذا المستشرق على التراث النحويّ العربيّ شاملة ودقيقة. إلاّ أنّ تفكيره الاستشراقيّ ونهجه التغريبيّ يوجّهان دراسته وتحليله، سواء للسان العربيّ أو الألسن الساميّة الأخرى. إذ يصرّ هو الآخر على التقسيم الرباعيّ واضعا الضمائر في صنف نحويٍّ قائم بنفسه؛ ومدرجا الظروف وأسماء الأفعال في صنف الحروف؛ إلاّ أنّه اعتمادا على آراء المستشرق بارث يضيف لصنف الضمائر: أداة التعريف " ل" [55].

كما أنّه يستحدث فرعا – ضمن الضمائر- يضمّ كلا من « لام التوكيد ولام الاستغاثة أو التعجّب » حيث يقول: « إنّ القيمة الأولى للإشاريّ [اسم الإشارة] هي التي تفسّر استعمال "ل" لما يسمّيه النحاة العرب لام التوكيد ولام الاستغاثة والتعجّب، وهذه الطريقة في تفسير مختلف استعمالات اللام هي طريقة ج. بارث وتبدو لي صحيحة »[55] ؛ معتبرا "ل" في المثال الذي يقدّمه لتأكيد ما ذهب إليه من رأي: « إنّ زيدا لقائم » اسم إشارة إذ يقول: "إنّ" حرف تقديم [كأنّك تقول] انظر: زيد واقف .... بالإضافة إلى التقديم هناك **تعيين** من الإشاري " ل" يوضّح الحقيقة: انظر: زيد هذا القائم »[56] . ولكن سرعان ما يستدرك قائلا: « ومع ذلك تبقى اللام في هذا التركيب تحافظ على قيمة التوكيد، وقد أصبحت عبارة عن **ظرف** توكيد »[57].

نلاحظ من خلال هذا التحليل عدم التوازن في الرأي. فإن لم يصل إلى درجة التناقض فالاختلاف واضح تماما. إذ ما استهلّ اعتباره اسم إشارة في مقدمة المبحث ختمه باعتباره "

نوعا من الظرف" وفي كلتا الحالتين التحليل ليس إلا مجرّدَ تأويل بعيد عن كونه توصيفا لظاهرة بنويّة لها وظيفة نحويّة حدّدها الدّارسون الذين انطلقوا فعلا من الوصف اللساني والاستقراء اللغويّ -أعني النحاة العرب - على أنّها حرف توكيد له وظيفة معنويّة فحسب؛ إذ لم يغيّر فيما بعده ولم يعمل فيه. بخلاف لام الاستغاثة التي تجرّ ما بعدها - وظيفة نحويّة - إضافة إلى وظيفتها المعنوية الندائيّة.

وهذا الأمر أيضا واضح بيّن لافْليش[58] الذي بنى تحليله مستعينا بأمثلة من المفصّل للزمخشريّ، يا " للماء" ومقارنة مع ما ذهب إليه فُرْدون في الاستعمال في الأوغاريتيّة، مع الملاحظة أنّ فُردون يعتبرها حرفا وكذلك ينقلها فليش عنه **حرف** نداء وهذا مختلف تماما عن الاعتبار السابق.

إذن فالخروج عن التقسيم الثلاثيّ للكلام عند هؤلاء لم يقدّم إضافة علميّة بقدر ما زرع الاضطراب وأبرز خلل هذا التوجّه سواء أكان مقصودا أم غير مقصود. وإلاّ كيف نفهم إصرار افليش - هو الآخر- على إدراج أسماء المكان وأسماء الزمان مع الحروف، مع علمه أنّها تصنّف مع المفعول فيه. وما كان منها مبنيا فهو ظرف مكان أو زمان يُحمل على المفعول فيه. والمفاعيل إنّما هي أسماء معمولة لأفعال. إذ نراه يشير إلى أنّ مصطلح adverbe الذي عادة ما يترجم بالظرف هو مفهوم غريب عن العربيّة معتمدا على ما قاله المستشرق الألمانيّ "وِهْر" إذ قال ما ترجمة نصّه:« ... إنّ ما كتبه وِهر يبقى صحيحا فـ(مصطلح adverbe كما نتصوّره هو فئة نحويّة **غريبة عن العربيّة**، إنّ [مصطلح] الظرف لا يطابقه إلاّ في جزء) »[59].

ونختم قائمة المستشرقين الذين تمكنّا من الاطلاع مباشرة على أعمالهم بالمستشرق الإيطالي مسكاتي سباتينو حيث يضيف هو الآخر قسما أو صنفا خامسا، مخالفا بذلك زملاءه المذكورين أعلاه. فأقسام الكلام في الألسن السامية عنده هي:«**الاسم** - **الضمير**: ويظم كلا من ضمائر الأشخاص، أسماء الإشارة، الأسماء الموصولة، أسماء الاستفهام، والضمائر المبهمة: من، ما، أي... **العدد**: ويظمّ الأعداد الأصليّة والترتيبيّة والكسور، - **الأدوات**: ويظمّ هذا الصنف النحويّ: الظروف وحروف الجر- على وجه الخصوص- الروابط، ويخصّ بها حروف العطف وحرف الشرط " إنْ" في العربيّة وما يعادلها في الأوغاريتية Km؛ والعبرية im'؛ وفي السريانيّة em وفي الحبشيّة emma، وأيضا أسماء الأفعال؛ - **الفعل** .»[60]

إذن ما أضافه سباتينو مسكاتي- هو الآخر- يقتصر على إخراج العدد من قسم الأسماء وجعله صنفا قائما بذاته؛ إلاّ أنّه يشير خاصّة في مبحث الأدوات إلى صعوبة التصنيف في هذا القسم وعدم مطابقته لبعض الأصناف النحويّة، بل يعترف في مقدمة المبحث أنّ ما أدرِج تحت هذا الصنف غير المتجانس لم يتمّ وفق المقاييس التي يفرضها التصنيف اللساني

الدقيق [61]؛ مؤكّدا: « أنّه كثيرا ما يبرز تحليل الأدوات الأصل **الاسميّ** أو الضميريّ لبعضها، بينما تبقى حالات كثيرة لا يمكن تحديد أصلها »[62].

هذه بعض من آراء المستشرقين في تصنيف الكلم، وهي مرحلة إجرائيّة هامّة وأساسيّة في التحليل اللسانيّ على اعتبار أنّ تحديد أجزاء الكلام بصورة صرفيّة- تركيبيّة دقيقة هامّ في بناء الجملة وحتى في تحليلها. وقد تبيّن الاضطراب وعدم وضوح المقاييس التي صنّفت في ضوئها الكلم. هذا إن وجدت فعلا مقاييس معتمدة - ولا نشكّ أنّ أسباب هذه " المعضلة " على حدّ تعبير بواز في هذا المقام، هو الانطلاق من الفكر اللسانيّ الغربيّ الذي يتميّز بعدم "الاستقرار المزمن" في تعامله مع هذه النقطة؛ بينما مكّنت الإجراءات اللسانيّة التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالقياس في التراث اللسانيّ العربيّ- كنموذج للدراسات الساميّة- من التحليّ بالثبات غير العادي، وذلك بحصر الأصناف وفق أصول وأبواب يتمّ توزيع الفروع فيها اعتمادا على مستويات مختلفة من التحليل الصرفيّ والصرفيّ- التركيبيّ والتوزيعيّ والدلاليّ [63].

❖**<u>الساميّون</u>**: فما عدا الدراسات النحويّة العربيّة التي تعرّضنا لها بإيجاز أعلاه، يمكن أن نعود إلى الدراسات العبريّة، وبعض الدراسات السريانيّة فهما من الألسن الساميّة التي ترك علماء منها دراسات نحويّة لها قيمتها العلميّة.

لا شكّ أنّ القرابة الشديدة بين الألسن الساميّة جعلت النحاة السريان يراجعون في دراستهم النحويّة للسانهم التقسيمَ اليونانيَّ للكلم عندهم. حيث «كانوا في بداية الأمر يتّبعون منهج اليونان، وقسّموا لغتهم تبعا لذلك إلى ثمانيّة أقسام »[64]. إذ يذكر الأب يوسف داوود أقليمس: « أنّ ابن العبريّ وهو عالم سرياني وضع كتابا مهمّا سمّاه " الأشعّة أو اللمّع" قلّد فيه منهج الزمخشري، ويعتبر بذلك أوّل انتقال من الأخذ عن اليونان والسير على نهج العرب »[65]. بينما يزعم الأب جرجس الرزي: « أنّ أوّل من سار على نهج العرب هو إلياس الطيْرهاني .»[66]

يتّفق هؤلاء على التقسيم الثلاثيّ للكلم؛ وإذا كان اضطراب المستشرقين في تحديد ما يصنّف في فئة "الحرف" واضحا، فإنّنا نلاحظ أن النحاة السريان قد تمثّلوا مفهوم هذه الفئة كما حدّدها النحاة العرب فسلموا من الاضطراب. فالأب جرجس يعرّف الحرف على أنّه « ما دلّ على معنى غيرِ مستقلّ بالفهم، ومن ثَمّ لم ينفكّ من الاسم أو الفعل .... إلاّ في مواضع مخصوصة حذف فيها الاسم أو الفعل واقتصر على الحرف »[67]، ويؤكّدّ ذلك جبريل القرْداحي في صياغة مقاربة لها: « وهو ما دلّ على معنى في غيره ومن ثَمّ وجب أن يصحب الاسم أو الفعل في الدلالة على المعنى ".[68]

أمّا النحاة اليهود فقد بنوا كلّ قواعدهم **تأسيسا وإنشاءً** على نحو اللغة العربيّة، وفي هذا الصدد يشهد الأب يوسف داوود على أنّ النحاة اليهود قد فاقوا النحاة السريان في

الأخذ عن العرب، قائلا: « إنّهم بنوا **كلّ قواعد** نحو اللغة العبرانيّة على القواعد التي وضعها النحاة العرب والتي تناسب طبع اللغات الساميّة مناسبة تامّة، وقابلوا أكثر قواعد اللغة العبرانيّة بقواعد اللغة العربيّة، وهكذا وقفوا على حقيقتها وعاملوها حقّ المعاملة »[69].

والواقع إنّ النحو العبريّ نشأ ونما واكتمل في كنف النحو العربيّ وبفضله؛ وهناك إجماع تامّ بين المؤرخّين للنحو العبريّ، على أنّ النحو العربيّ هو الحافز لنحاة العبريّة على تأليف كتبهم، كما كان النموذج والمثال المحتذى عند تأليف دقائقه وتفاصيله، بل كثير منه كتِب بالعربيّة. وفي هذا الصدد يقول هِرشفِلْد:« إنّ هناك دلائل أكيدة على الأثر العربيّ في المؤلّفات النحويّة العبريّة.... بل إنّ كتب اليهود الأولى ألّفت بالعربيّة واتّبعت النسق الذي اتّبعه العرب في كتبهم؛ وكان العصر الذهبي للنحو العبريّ في الأندلس... .»[70] ويؤكّد شهادتَه هذه، اللسانيُّ "بار" في تعليقه على أعمال أبي النحاة اليهود "سَعْديا الفيّومي" قائلا: « وكانت أوّل محاولة معروفة لكتابة نحوٍ لعبريّة التوراة، وقد كتبت هذه الآثار جميعُها مثل كلِّ المؤلّفات اليهوديّة اللغويّة التي تعود إلى القرن العاشر الميلادي باللغة العربيّة »[71]. ويشير وليام تشمسكي إلى دور نحاة الأندلس في ازدهار الدراسات اللسانيّة العبريّة، ولكن دون التعرّض ولو تلميحا إلى الدور العربيّ في ذلك، إذ يرى: « أنّ العصر الوسيط في إسبانيا إلى فترة الحكم العربيّ للأندلس كان العصر الذهبيّ في تاريخ اليهود، ولعلّ أعظم ما قدّمه ذلك العصر كان في مجال النحو العبريّ الذي أصبح أكثر العلوم انتشارا، وبلغت المؤلّفات اللغويّة فيه من الغزارة حدّا لم يعرفه عصر آخر في تاريخ اليهود سواء من حيث الكمّ أو من حيث النوع والأصالة .»[72].

ويؤكّد سلَمون اسْكوس: « أنّ سعديا الفيّومي في كتابه ["الجامع" Ha-Egron] كان مسترشدا بكتب النحو العربيّ، ويظهر ذلك جليّا في تقسيمه للكلام، إنّه نفس التقسيم العربيّ: اسم وفعل وحرف ... واعتبار المصدر أصل المشتقات »[73]. مضيفا، « وجاءت تعريفاته لكلّ جزء على طريقة العرب في كتبهم ». وقد دعّم هذه التعاريف بأمثلة من العبرية [74].

وأقسام الكلام عند النحويّ ابن جناح ثلاثة، ليس في العبريّة والعربيّة فحسب بل في كلّ ألسن العالم والرأي نفسه عند المبرّد والزجاجيّ وعند القاهر الجرجاني. إذ يقول:" اعلم أنّ مبادئ الكلام كلّه عبرانيّة وعربيّة وأيّ لغة سوى هاتيْن **ثلاثة** وهي: أسماء، وأفعال، وحروف معان، لا يخلو لسان منها ولا يوجد أكثر منها، ولا يكون أقلّ منها على ما وسعتها عليها الطبيعة »[75]. وعليه ينقسم الكلام في العبريّة كما هو الحال في العربيّة والسريانيّ إلى ثلاثة أقسام هي: « اسم ... وفعل .... وحرف .»[76].

بعد سرد هذه النماذج من الدراسات الساميّة - بصورة مقتضبة - في تحديد الفئات النحويّة تبيّن لنا أنّ أصحاب هذه الألسن الأصليّين - على خلاف المستشرقين - يتّفقون مع علماء العربيّة في تقسيمهم للكلام على القسمة الثلاثيّة.

الهوامش:

[1]- الملح، حسن خميس،(2002): التفكير العلمي في النحو العربي، الاستقراء، التحليل، التفسير، دار الشروق عمّان الأردن، ص107. وينظر أيضا:
عبد الرحيم، عصام علي الدريدر، (2006): التأصيل في التراث النحوي في ضوء مناهج البحث، أطروحة دكتوراه كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ص55.
2-سيبويه، الكتاب، 12/1.

[3]- ينظر: الساقي، فاضل مصطفى (1977): أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص35، وما بعدها.

[4]- المبرّد، المقتضب، 3/1

[5]- الجرجاني أبو بكر عبد القاهر، 1982: المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام الجمهورية العراقية ج1/ص152.

[6]-نفسه، 1/ص153.

[7]- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص43

[8]- ابن هشام، أبو محمّد عبد الله الأنصاري،(1996): شرح قطر الندى وبلّ الصدى، تح، محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ص32: وينظر أيضا همع الهوامع للسيوطي، صص23، 24.

* «هو أحمد بن صابر أبو جعفر النحوي" الذي " زعمها [أسماء الأفعال] قسما رابعا زائدا على أقسام الكلمة الثلاثة سمّاه (الخالفة)». لم يعتدّ أحد برأي صابر، كما لم يهتمَّ أحد من قبل برأي ابن مضاء القرطبي.

[9] - ينظر: عبد الرحيم عصام علي، التأصيل في التراث النحوي، ص56.

[10]-

[i]Weiss, Bernard, G., (1976): A Theory of the Parts of Speech in Arabic (Noun, Verb , and Particle): A Study in "ʿilm al-waḍʿ" in *Arabica,* T. 23, Fasc. 1 (Feb., 1976), pp. 23-36

[11]- نفسه، ص 23.

[12]- ينظر: سيبويه، الكتاب ج1، ص12.

[13]- ينظر: الحاج صالح عبد الرحمن،(2012): منطق العرب في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر. ص 70

[14]- نفسه صص 70-71

[15] - نفسه صص 70

[16]-

Weiss , op.cit. p.23

[17]- ينظر في هذا: ألفية بن مالك وشروحها، منها شرح الأشموني، صص27-44، وأيضا السيوطي في همع الهوامع، صص24-40. وكذلك الاستراباذي في شرح الكافية، خواصّ الاسم ج1 صص 38-48، خواص الفعل ج4. صص1-6. وغيرها من التصنيفات النحوية.

[18]- ينظر: الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ص76-80 .

[19]- نفسه، ، ص77.

[20]- نفسه، ج1/ 148، 149.

[21]- الكتاب، ج1ص 243.

[22]- الحرف عند سيبويه هو الوحدة اللسانية أو العنصر والمكوّن، لهذا يصرّ في تصنيفه للقسم الثالث من الكلم على تحديد ماهية الحرف المقصود بـــ" حرف جاء لمعنى" ؛ ذلك لأنّه استعمل لفظة حرف للدلالة تارة على الأصوات اللسانية صورها الكتابية وهي وحدات غير دالة، وتارة للدلالة على الكلمة كما ورد في النصّ المذكور أعلاه، وعي عنصر ومكوّن دالّ. ينظر في هذا الصدد منطق العرب في علوم اللسان، ص 70

[23]- ينظر الكتاب، ج1/241-243، مثّل لهذا النوع برويدا، هلمّ، لما يتعدى، وأمّا ما لا يتعدى المأمور ولا المنهي فمنه: مه، صه وإيه... اكتفينا بالمبدأ الإجرائي، يرجع لنصّ سيبويه للتدقيق.

[24]- الكتاب، ج1 / 248 .

[25]-الساقي، فاضل مصطفى، أقسام الكلام العربي، ص33 وما بعدها، ص137.

[26]- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (1998): همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، لبنان. ج3/82.

* «هو أحمد بن صابر أبو جعفر النحوي" الذي " زعمها [أسماء الأفعال] قسما رابعا زائدا على أقسام الكلمة الثلاثة سمّاه (الخالفة)». لم يعتدّ أحد برأي صابر، كما لم يهتمَّ أحد من قبل برأي ابن مضاء القرطبي.

I- ابن رشد أبو الوليد محمّد الحفيد، (2000): الضروري في صناعة النحو، تحقيق بابَولد هارون ولد الشيخ سيدي، ط1، الشركة الإفريقية للطباعة والنشر نواكشوط موريتانيا. ص34. وهو التحقيق المعتمد في هذه الدراسة. وللإشارة فقد نشرت في 2010 طبعة أولى لتحقيق آخر مرفق بدراسة لمنصور علي عبد السميع الذي يزعم أنّه أوّل تحقيق ولا يشير مطلقا لهذا التحقيق المذكور مع العلم أنّنا لاحظنا – وهو أمر يحتاج إلى تدقيق بالرجوع إلى النسخ المخطوطة- نفس التصحيف – إن لم نقل تحريفا في لفظة "بخلاف" وذلك في العبارة :".... وذلك أنّهم لّما وجدوا هذه بخلاف الأسماء، ...." ومعنى العبارة مبهم تماما، بخلاف لو قرأناها: "هذه تخلف الأسماء.. فهو الأنسب بدليل قول ابن رشد لاحقا في الصفحة نفسها: من غير أن يخلف الاسم أو يقع موقعه . هذا من جهة ومن جهة أخرى لاحظنا أن التعريف المذكور أعلاه مخالف لنفس التعريف المذكور في التحقيق الثاني وهو: "إنّ الألفاظ الأول التي يأتلف منها جميع الكلام المركّب، جعلت ثلاثة: اسم وفعل وحرف" ص 105. وإن كنّا شخصيّا نميل إلى ما جاء في التحقيق الأوّل ولكن يبدو أنّ

الرجوع إلى المخطوط هو الأفضل؛ وفي الأحوال ينظر: الضروري في صناعة النحو، تحقيق ودراسة منصور علي عبد السميع، ط1دار الصحوة للنشر والتوزيع، مصر، 2010.

II- الضروري في صناعة النحو، تحقيق بابَولد هارون ولد الشيخ سيدي، ص35

III- نفسه، ص 35

iv- نفسه،ص 40

v- منطق العرب في علوم اللسان، ص 71

vi- نفسه، ص 66

[27]– عبد الرحيم، عصام علي الدردير، التأصيل في التراث النحويّ ص71 .

[28]– – مجدوب، عز الدين، (1998): المنوال النحوي العربي، قراءة لسانية جديدة، دار محمد عليّ المامي، الجمهوريّة التونسية. ص244 .

[29]– ينظر: بوهاس، جيوم، كولوغلي، 2000: التراث اللغويّ العربيّ، ترجمة كمال شاهين ومحمّد حسن عبد العزيز، مركز جامعة القاهرة للطباعة والنشر، القاهرة.ص57. للإشارة إن ج. جيوم قد ضمّن أطروحته: أبحاث في التراث النحويّ العربيّ، مبحثا مطوّلا نشره كمقال فيما بعد تحت عنوان: الكلام كلّه، اسم وفعل وحرف. ينظر في هذا الصدد:

Guillaume, J.P.(1986): Recherche pour la tradition grammaticale arabe, thèse d'Etat, Paris 3.

Guillaume –(1988): « Le discours tout entier est nom, verbe et particule » in *Languages*.

[30]– ينظر: المهيري، عبد القادر، 1999: "مفهوم الكلمة في النحو العربي" في *نظرات في التراث اللغوي العربي دار الغرب الإسلامي*، صص28، 29، وقد نشر المقال أيضا في: (1984) في *حوليات الجامعة التونسية*، العدد: 23، صص31-42

30- الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان ، ص76

[31]–المجدوب، عز الدين، المنوال النحوي العربي، ص245 .

2^3

[32]– أنيس إبراهيم، 2003: من أسرار اللغة، مطبعة الأنجلو- المصرية، ط8، القاهرة. ص238 .

[33]– ينظر: MERX, Adelbert,(1889), 1891: L'origine de la grammaire arabe, in *bulletin de l'institut égyptien*, série2, pp.13,14.

ولعل أوّل من رفض فكرة استقلاليّة النحو العربي هو هذا المستشرق الألمانيّ أدلبير مِركس Merx (1889) وتبعه بدون تحفّظ عدد من المستشرقين من بينهم الفرنسيّ هنري فليش(1961) مدّعيا تأثّره بالفلسفة اليونانية والمنطق الأرسطيّ؛ وقد فنّد آراءهم كلٌّ من المستشرق الانكليزي كارثر، والفرنسيّ جرار تروبو، وأيضا الأستاذ الحاج صالح، عبد القادر المهيري، وأيضا المستشرق بوهاس الذي وصف ما ذهب إليه مركس قائلا: "يجب القول إن الفرضيّة التي تقدّم بها مِركس هي بمنتهى الصراحة فرضيّة خياليّة ". ينظر مؤلفه:" التراث اللغوي العربي"، تر. محمد عبد العزيز وغيره مركز جامعة القاهرة 2000، ص4. أمّا فرستيغ (1977)، وبعدما اتّضح بالدليل التاريخيّ، واللسانيّ والمنهجيّ استحالة التأثّر

بالمنطق الأرسطيّ والتفكير الفلسفيّ راح يؤكّد على فرضيّة يطرحها وهي استعارة النحو العربيّ من **النحو اليوناني!!** فممّا جاء في نقاشه لفرضيّة مركس قوله:.... إنّنا نعتقد أنّ هذه الحجج لا تبرهن على تأثير المنطق اليونانيّ بل تدلّ على الاتصال بالنحو اليونانيّ، ص48؛ ليضيف " وفي ضوء هذه النظرة فإنّ مشكلة ظهور نموذج كامل من النحو فجأة في زمن الخليل وسيبويه انتهت " ص26؛ ينظر " عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي" ترجمة محمد كناكري،عالم الكتب الحديث، ط، 2003 وهو ترجمة لأطروحة:

VEERSTEEGH .C.k (1977) :Greek elements in Arabic linguistic thinking. Leiden.

[34]– ينظر: أنيس ابراهيم، من أسرار اللغة، ص239 .

[35] – ينظر: ابْراجشتراسر، جوتهلف (1929): التطور النحوي للغة العربية، مطبعة السماح القاهرة، صص47–80 . يبدو أن هذه المحاضرات كانت هي الأخرى بمثابة "ورقة طريق" للكثير من النحاة المحدثين راجعوا من خلالها أصولا نحوية أخرى، إضافة للتقسيم الثلاثي، منها أقسام الجملة...، وما أصبح يعرف بالجملة بدون أركان الإسناد أشباه الجمل: كالنداء....

[36]– نفسه، ص65.

[37]– المبرد، أبو العباس محمّد بن يزيد،(1994): المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، القاهرة. ج1/75 .

[38]– ينظر: المخزومي، مهدي، 1966: في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، القاهرة، صص19–24 وأيضا 38–39 .

[39]– حسان تمام، (2006): اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب،ط.5,القاهرة.ص. 90

[40]– ينظر: الساقي، مصطفى فاضل، أقسام الكلام من حيث الشكل والوظيفة، إذ خصّص الفصل الأوّل من أطروحته هذه، صص33–105، لنقد النحاة الأوائل في قسمتهم ومن سار على نهجهم، كما وقف منتقدا محاولات تقسيم كلّ من إبراهيم أنيس، صص118–125 . ومهدي المخزومي، صص127–137. ليتفرّغ لتقسيم أستاذه حسّان تمام الذي ارتضاه قائلا: « أرى أن أعرض لآراء تمام حسّان الذي عانى من آراء النحاة في تقسيم الكلم الشيء الكثير، فلم يشأ إلاّ أن يمارس نقدهم في هذه المسألة المهمّة؛ ثم لم يكتف بهذه الممارسة كما فعل غيره قديما وحديثا. بل وضع بنظرته السليمة الحلول التي رأى أنها البديل العلميّ الذي يضع حدّا لاضطراب التقسيم عند النحاة."ص137. وكان هدفه هو: "ارتضاء التقسيم السباعيّ والتدليل على صحته والدفاع عنه"، ص165 .

– وأيضا عبد اللطيف، محمد حماسة، (1976): قرينة العلامة الإعرابية في الجملة العربية بين النحاة القدماء والدارسين المحدثين، أطروحة دكتوراه، كلّيّة دار العلوم ، جامعة القاهرة، صص50–100 . حيث يؤكّد على ضرورة مراجعة التقسيم الثلاثي لأنّه « لا يستوعب كلّ أجزاء الكلام، ص90 . ثم اختار تقسيم أستاذه تمام حسّان « لوضوح الأسس التي استند إليها وتنوّعها »، ص99. وإن قلّصها إلى ستة مُدْرجا الظروف مع الأداة كما فعل المستشرقون عموما.

[41]– ينظر: أبو المكارم، عليّ، (2007): المدخل إلى دراسة النحو العربيّ، دار غريب، القاهرة، صص151–152 .

[42]– المرجع السابق، ص148.

[43]– نفسه، ص154.

[44]– نفسه، ص156.

[45]- ينظر: النجّار، محمد نور الدين (2004): أدوات الربط في اللغات السامية، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب جامعة حلوان. ص10.

[46]- ينظر:

WRIGHT, William,(1971): A grammar of the Arabic language, Cambridge university-Press (first ed.: v1 1859 , v2 1862) pp 278-280

[47]- ينظر:

GESENIUS, (1910): Hebrew grammar, edition Cowly Oxford, pp 105-307

[48]- ينظر: براجشتراسر، التطوّر النحوي، خاصة القسم الرابع الذي خصّه لأنواع الجمل. فهنا يتعرّض لأدوات النفيّ والاستفهام، صص 108-115، كما يخصص مبحثا لما يسميه بالحروف الجّارة » ص104-108.

للإشارة يوضح ورايت قصده من الأداة، فهي بالنسبة له مرادفة للحرف، وهذا هو النص كما جاء عنه وهو مترجم في المتن أعلاه

« They are four sortes of particules(حرف pl. حروف or أداة pl. أدوات [هكذا]،viz. prepositions, adverbs, conjonctions, and interjections... » p 278.

[49]- ينظر: WRIGHT, William, (1890) :Lectures on comparative grammar of the semitic languages, Cambridge university-Press. p 12

[50]- ينظر: ibid, p. X

[51] ينظر: ibid , p 114.

[52]- حسنين، صلاح الدين صالح، (1971): ظاهرة التعريف والتنكير في اللغات السامية مع عناية خاصة باللغة العبرية، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة.ص.39 .

اعتمد لتوضيح ما ذهب إليه، على أمثلة منها في العبرية:" "ha-yyōm " هذا اليوم، في السريانية " yawmā" هذا اليوم، "šenata" هذه السنة، على اعتبار أنّ أداة التعريف فيها هي" ā" في آخر الاسم.

[53]- عباس حسن، (1979): النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ص356. - ينظر خاصّة هامش هذه الصفحة وما بعدها، وتجدر الإشارة إلى أنّ مثل هذه الآراء تؤكّد على قيمة الدراسات المقارنة للألسن الساميّة، وضرورتها للوقوف على المتشابه والمختلف فيه، كما أنّها تجلي بعض الحقائق حول الظواهر اللسانيّة العامّة في لسان معيّن من هذه الفصيلة.

[54]- ينظر: FLEISH , H (1979) : Traité de philologie arabe, V.II, p 55 et 56 .

[55]- ينظر: نفسه، ص.53

[56]- ينظر: نفسه، صص53 و54,

[57]-ينظر: نفسه، ص.54، ظرف توكيد ، adverbe d'affirmation

[58]- ينظر ص54 من المرجع نفسه، حيث أنّ " لْ" "L" تستعمل في الأوغاريتية كحرف نداء، particule devocatif، نحو:

« šm l btlt 'nt » مترجما إياها: écoute ô vierge ' Anat؛ أي: «اسمعي يا باتول عنات». إذن فما دام جوردن GORDON يعتبرها حرف نداء فلِم لا تصنّف كذلك: أيْ مع الحروف في الاستعمال العربي؟ لماذا الإصرار على الخروج عن القواعد التي وضعها النحاة العرب؟! على كلّ يقدّم فليش المرجع الذي اعتمده بالنسبة للأوغاريتية كالآتي:

« Gordon, C·H· Ugaritic manual, part , Grammar (Rome 1955) § 12, p 6» ·

[59]– ينظر: FLEISCH, Henri (1968), 1986: L'Arabe classique, esquisse, d'une structure linguistique, éd revue et augmentée , Dar El Machreq Beyrouth, p. 155·

ملاحظة: النصّ بين قوسين هو نصّ المستشرق الألماني هنر وهر Hans WEHR الذي استشهد به وتعمدّنا استخدام Adverbe دون ترجمته لأنّ وهر يعتبره مختلفا عمّا نسمّيه في العربيّة بالظرف الذي نسخه ليبيّن الفارق كالآتي: Le darf؛ في الواقع لكلّ لسان وسائله اللغويّة وأدواته التركيبيّة للتعبير عن مفاهيم قد تكون مشتركة لدى البشر. وعليه فالتصنيف النحويّ للكلم يبنى على هذا الأساس في نظرنا.

[60]– ينظر: MOSCATI,Sabatino, (1964), An introduction to the comparative Grammar of the semitic Languages, phonology and morphology, otto Harrassovitz, wiesbaden · p.V and p. 121

[61]– ينظر: نفسه، ص120.

[62]– المرجع السابق، ص120.

إنّ المتتبّع لما صنّف تحت الفئة الفرعيّة: الظروف adverbes، سيتساءل عن إصرار إدراج: أبدا، جدّا، يوما، صباحَ – مساءَ، ذات الأصول الاسميّة على حدّ تعبير مسكاني؛ لا لشيء إلا لأنّ ما يعاد لها في الألسن الغربيّة، الفرنسيّة والانجليزيّة على وجه الخصوص قد تمّ تصنيفها في هذه الفئة. بل يصل اضطراب التصنيف عند ذكر بعض أسماء الاستفهام – الخاصّة بالزمن – رغم وجود صنف قائم بنفسه لأسماء الاستفهام، كمتى، أين، بل ويضاف لها ما أسماه مسكاني هنا ظروف النفي: "لا" بالعربية؛ lā بالأكاديّة؛ lō بالعبرية ... ص120–121.

فما فائدة التأكيد على الأصل الاسمي، بل وحتى على الخصائص الاسمية التوزيعية وغيرها ثم تصنيفها في فئة صُرّح منذ البداية أنّها لا تقوم على مقاييس لسانية دقيقة.

[63]– ينظر: بواز، التراث اللغوي العربي.

وقد تعرّضنا للفكرة نفسها سابقا، وقصدنا الرجوع إليها لأنّها شهادة لسانيّ مستشرق أيضا ولكن لم يهدف إلى إخضاع ألسن معينة إلى نظام الألسن الغربية مناهجها المستقاة من فكر وحضارة تختلف عن فكر وحضارة غيرها؛ وقد تتّفق معها في أمور أخرى، هنا، فقط يمكن أن نتكلّم عن الخصائص المشتركة للسان البشريّ أو لبعض ألسنها.

[64]– النجار محمد نور الدين، أدوات الربط في اللغات السامية، ص09؛ وينظر أيضا اللمعة الشهيّة، ص209.

[65]– أقليمس، يوسف داوود (1896): اللمعة الشهية في نحو اللغة السريانية، دير الآباء الدومينيكين، الموصل. ص205

[66]– الرزي جرجس (1897): الكتاب في نحو اللغة الآرامية السريانية الكلدانية وصرفها وشعرها، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت. ج1، ص 02

[67]– نفسه، ج1، ص252 .

[68]– القرداحي جبريل (1906): المناهج في النحو والمعاني عند السريان، روما، ص52 .

[69]– أقليمس، يوسف داوود، اللمعة الشهية، 206 .

[70]– ينظر: HIRSCHFELD, Harturing (1926):Literary history of hebrew grammarians and lexicographes, Oxford university –press London p 7.

[71]– ينظر: BARR, J (1972):" Linguistic litteratur Hebrew", in encyclopedia judaica. Mac Millan,new york.V.16, p. 1354 .

[72]– ينظر: CHOMSKY, W. (1975) : The Eternal language: the jewish, publication society of America Philodelphia p 117.

والواقع أنّ ازدهار الدراسات النحويّة بل وحتى الأدبيّة في العصر الأندلسي هي شهادة إضافية مما قاله كثير من المؤرخين عبرانيين وسريان ومستشرقين – المهتمين بالدراسات العبريّة خاصّة اللسانيّة منها، أمّا الادعاء بأصالة originality هذه الدراسات اللسانيّة فهو إنكار لحقيقة تاريخية تؤكّدها مصادر ومراجع عبرانية سطّرت بالعربية، وقد اطلعنا على بعض منها، بل منها ما تمّت ترجمته للعبرية ومنها ما زال مكتوبا بالعربية، وفي هذا الصدد ليس لنا إلاّ أن نؤكّد رأي محمد حسن إبراهيم الذي يتأسّف كيف أنّ: « كتب تاريخ النحو والطبقات العربية قديمها وحديثها **تسكت** عن ذكر الأثر العربيّ في النحو العبريّ، مع أنّ هذا النحو يصحّ أن يعدّ من حيث منهجه وأسلوبه جزءا من التراث النحويّ للعرب، لأن كثيرا منه كتب بالعربيّة في بلاد عربيّة ... كما أنّ التأليف يحاكي المؤلفات العربيّة ويقتفي خطاها.» [ص59–60] ولا يخفي استغرابه وتعجّبه من أن يبدأ التقعيد النحويّ للغة العبريّة في أواخر القرن التاسع الميلادي وبداية القرن العاشر الميلادي، « فقد كانت الحاجة ماسّة إلى الحفاظ على اللغة وتقعيدها منذ السبي البابليّ وتخريب الهيكل ولكن اليهود لم يفكروا في نحو عبريّ [أصيل] يضبط لغتهم ويحفظها إلاّ بعد أن تتلمذوا على أيدي العرب فحاكوا قواعدهم وطبّقوها على لغتهم»

ينظر: إبراهيم، محمد حسن، (1985): " النحو العربيّ وأثره في نشأة النحو العبريّ وتطوره "، في مجلة المورد العراقية، مج14، ع1. ص58 .

[73]– ينظر: SKOSS, S L, (1955): Saadia Gaon the earliest hebrew Grammarian,·philadelphia. P.22

[74]– ينظر: نفسه، صص22-25.

[75]– ينظر: ابن جناح، أبو الوليد مروان القرطبي، (1886): كتاب اللمّع، تحقيق ونشر جوزيف ديرنبورج ووليام باخر، باريس. ص09.

IBN DJANAH, Marwan (1886): AL–Luma": Le livre de parterre fleuris, éd . Joseph DERENBOURG & William BAKHER, Paris.

[76]– ينظر: حسن المراغي، محمود أحمد، 2008: مدخل إلى اللغة العبرية، دار المعرفة، ج1/ص97 . وأيضا دروس في اللغة العبريّة لربحي كمال، **ص64.**